

Distr.: Limited
29 May 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٤ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج
المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها
الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
والميدانين المتصلة بهما

إكوادور، وبنغلاديش، وتونس، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغانا،
وغواتيمالا، وغينيا، والفلبين، وكولومبيا، ومدغشقر، والمغرب، وهندوراس: مشروع قرار

اليوم الدولي للتحويلات المالية العائلية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨٥/٦١ المؤرخ
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المتعلقين بإعلان السنوات الدولية، وقرار المجلس الاقتصادي
والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ المتعلق بالسنوات الدولية واحتفالات الذكرى
السنواتية، ولا سيما الفقرات ١ إلى ١٠ من مرفقه بشأن المعايير المتفق عليها لإعلان السنوات الدولية،
وكذلك الفقرتان ١٣ و ١٤ اللتان تنصان على أنه ينبغي ألا يعلن يوم دولي أو سنة دولية قبل إجراء
الترتيبات الأساسية لتنظيم وتمويل ذلك اليوم أو تلك السنة،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا:
خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة
والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تؤكد من جديد
التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء
على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه
لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي



الرجاء إعادة استعمال الورق



والبنيي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٣٧/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية، الذي لاحظت فيه اتخاذ مجلس إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتاريخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٥ القرار ١٨٩ (د-٣٨) الذي أعلن فيه المجلس ١٦ حزيران/يونيه يوما دوليا للتحويلات المالية العائلية،

وإذ ترحب بعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على وضع آليات استثمار مبتكرة وتعزيزها لزيادة الأثر الإنمائي للتحويلات المالية واستثمار المغتربين في التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال المنتدى العالمي المعني بالتحويلات المالية والاستثمار والتنمية، الذي يضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني،

وإذ ترى أن التحويلات المالية تشكل في العديد من البلدان النامية مصدرا هاما لدخل الأسر الفقيرة، وأن من المتوقع أن تتجاوز هذه التحويلات ما مجموعه ٦,٥ تريليونات دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الإطار الزمني المحدد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وهو الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، على أن نصف ذلك المبلغ سيصل إلى المناطق الريفية،

وإذ تلاحظ أن بليون شخص يتأثرون بشكل مباشر سنويا بالتحويلات المالية، سواء بوصفهم من مرسلتي هذه التحويلات أو من المستفيدين منها، وأن نسبة ٧٥ في المائة من تدفقات التحويلات المالية السنوية تستخدم في تلبية الاحتياجات العاجلة للمستفيدين، على أن الباقي - أزيد من ١٠٠ بليون دولار في السنة - إما أنه يُدّخر أو يُستثمر،

وإذ تدرك الأثر التحويلي الذي تحدثه التحويلات المالية، بما فيها التحويلات الواردة من المهاجرين، في جميع أهداف التنمية المستدامة وفي سياق دعم الاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل، لا سيما في مجال الحد من الفقر والحصول على الخدمات الأساسية على مستوى الأسرة المعيشية، وأن التحويلات المالية تعزز الاستثمارات المحلية التي يمكن أن تشجع على الأعمال الحرة وتعميم الخدمات المالية، ولا سيما في المناطق الريفية من البلدان النامية حيث توجد أعلى معدلات الفقر، وفي أوقات الأزمات والكوارث،

وإذ تدرك أن ملايين الأسر في المناطق الريفية تتلقى الدعم أيضا من خلال التحويلات المالية المحلية المرسلة من أفراد الأسرة الذين يعيشون عادة في المناطق الحضرية،

وإذ تنوه بالعمل الذي تقوم به الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي ومجموعة العشرين وبالدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في تعزيز الأثر الإنمائي للهجرة والتحويلات المالية العائلية،

وإذ تنوه أيضا بالدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في تطوير خدمات فعالة من حيث التكلفة وفي المتناول في مجال تحويل الأموال، بوسائل منها ربط هذه الخدمات بخدمات مالية أخرى لفائدة مرسلي التحويلات المالية وأسرههم، والدور الذي تضطلع به جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة في تحقيق الغرض من الغاية ١٠-ج في إطار الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، المتمثل في خفض تكاليف المعاملات الخاصة بتحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة،

وإذ تسلم بأن التكنولوجيات الرقمية المبتكرة مثل التحويلات المالية عن طريق الهاتف المحمول يمكن أن تخفض فعلا تكاليف التحويلات المالية، الأمر الذي يتيح تحسين الكفاءة وتحقيق وفورات في التكاليف بالنسبة لمرسلي التحويلات المالية والمستفيدين منها،

- ١ - **تقرر** إعلان ١٦ حزيران/يونيه يوما دوليا للتحويلات المالية العائلية؛
- ٢ - **تدعو** جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وكذلك المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأفراد والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، إلى الاحتفال باليوم الدولي وإلى دعمه فعليا، على النحو الملائم ووفقا للأولويات الوطنية، من أجل التوعية بأثر التحويلات المالية؛
- ٣ - **تدعو** الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى تيسير الاحتفال باليوم الدولي، بما في ذلك من خلال المنتدى العالمي المعني بالتحويلات المالية والاستثمار والتنمية، مع مراعاة الأحكام الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠؛
- ٤ - **تشدد** على أن تُؤمّل تكاليف جميع الأنشطة التي قد تنجم عن تنفيذ هذا القرار من التبرعات؛
- ٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يطلع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على هذا القرار من أجل الاحتفال بهذا اليوم العالمي.